

العلاقات السياقية لظاهرة العدول في العربية

The Contextual Relations in the "L'écart" Phenomenon in the Arabic Language

عمر خليل

Omar Khaleel

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن

بريد الكتروني: oma68@hu.edu.jo

تاريخ التسليم: (٢٠٠٩/٧/٦)، تاريخ القبول: (٢٠١٠/١/٢٧)

ملخص

تحاول هذه الدراسة تناول ظاهرة العدول من الداخل بالتركيز على العلاقات السياقية التي تربط عناصرها، إذ إن الرؤية الداخلية لها هي الأساس الذي يستقر به وصفها، وتبرز منه جمالياتها. واستقرت الدراسة على أن العدول (بناءً على هذه الرؤية) يكون تعديلاً فنياً في البناء اللغوي تقتضيه فضاءات المعنى وفق اتجاهات العلاقات السياقية.

Abstract

This study aims to explore the textual "L'écart" phenomenon from through concentrating on the contextual relations that connect its elements. The internal view is the basis in which its form resides and from which its beauty emerges. The study concludes that this phenomenon is considered in accordance with this view as a reasonable alteration in the linguistic construction that the semantic dimensions entail in terms of the contextual relations of the sentences.

المقدمة

لم يزل مصطلح "العدول" يداعب أقلام العديد من اللغويين والبلاغيين الجدد فيجذبهم تارة نحو التاريخ يؤصلون جذوره ويبحثون عن منبعه، ويحملهم تارة على التطبيق فيقصون أثره في النتاجات الأدبية ويتلمسون طيفه في الظواهر اللغوية.

وتكاد تكون الدراسات الأسلوبية التي بحثت ظاهرة العدول في اللغة من أكثر الدراسات كماً، فقد تهادى الدارسون إلى بحث هذه الظاهرة من حيث هي ظاهرة أسلوبية، فأصلوها ونظروا لها. واستخدموها وسيلة من وسائل كشف الإبداع في النص، فبحثوها في القرآن الكريم وفي دواوين الشعراء، وفي النصوص النثرية.

وتوزعت مباحث العدول في نصوص اللغة، فمن باحث عن العدول النحوي، أو عن العدول في السياق كالعدول في التقديم والتأخير أو العدول بين السؤال وجوابه^(١).

كما تناول الباحثون ظاهرة العدول في جوانب مختلفة من اللغة، فتناول بعضهم العدول الصرفي^(٢)، وتناول آخرون العدول النحوي السياقي^(٣).

ولعل محاولة الدكتور حسين الرفايعة "ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية" من أكثر الدراسات وأحدثها في دراسة ظاهرة العدول في اللغة دراسة شمولية، فاستعرض العدول في اللغة في العدد (الإفراد والتنثنية والجمع)، والعدول في التذكير والتأنيث والعدول في النكرة والمعرفة والعدول في الحركة الإعرابية.

وهكذا جرت العادة عند الدارسين بحث هذه الأنواع في العدول اللغوي وبيان القيم الدلالية والأسلوبية التي تستكن في نص ما، حظي بها أو ببعضها.

وإذا كنا معنيين ببحث ظاهرة العدول في التراكيب اللغوية في نص ما، فإن درجة العناية بهذه الظاهرة والبحث فيها لا يقل أهمية عن البحث عنها. وقد انصرف الجهد في هذه الدراسة إلى النظر في ظاهرة العدول من الداخل، وانعقد العزم على بحث العلاقات السياقية بين مكونات هذه الظاهرة وأطرافها، للوصول إلى المفهوم الحقيقي لهذه الظاهرة، ومعرفة الروابط بين مكوناتها، وتحديد طبيعة التآلف بينها من وجهة نظر المبدع والمتلقي. وهذا ما سيحاول الباحث الوقوف عليه والإشارة إليه في هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة

إن دراسة ظاهرة العدول من الوجهة الداخلية، تسبق تطبيق هذه الظاهرة وتوظيفها في أي نص لغوي، لأن الرؤية الداخلية لها، هي الجوهر الذي تستقر به كينونتها، وهي الماهية التي يرتكز عليها قوامها.

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

الرفايعة، ٢٠٠٦.

وويس، ٢٠٠٥.

وحمرة العين، ٢٠٠١.

(٢) انظر: طافش، ١٩٩٨ و هنداي، ٢٠٠١.

(٣) انظر: الهتاري، ٢٠٠٤.

ولعل في بحث العلاقات السياقية التي تكتنف ظاهرة العدول ما يُعدُّ ركيزة من الركائز التي يستند إليها العدول اللغوي. بل المؤشر الحقيقي الذي يقود للحكم على وجود العدول في التركيب من عدمه.

صحيح أنَّ من أوتي حظاً من الدراسة والبحث قد يستطيع أن يحدد العدول في تركيب لغوي ما، إذ المحرك الحقيقي في كشف هذا العدول في عرف كثير من الباحثين هو الحكم على مخالفة ما يقتضيه التركيب. بيد أنَّ الاحتكام إلى هذا المعيار غير كافٍ، وإن قاد في كثير من الحالات إلى تحديد موطن العدول في التركيب، فهو أشبه ما يكون بالقدرة على الإتيان بمقاطع الكلمة الصوتية، دون إيضاح أسباب استقلالية كل مقطع.

ولبيان حقيقة ظاهرة العدول من وجهة نظر الباحث يجدر البحث عن العلاقات السياقية بين مكونات هذه الظاهرة، وتحديد الروابط التي تربط أجزاءها، فما طبيعة هذه العلاقة؟ وما علاقة أطراف العدول بعضها ببعض؟ وما الذي يربط المعدول به بالمعدول عنه؟ ثمَّ ما مساحة هذا العدول بينهما؟ وهل يمكن ضبط هذه العلاقات بمؤشرات رمزية مثلاً؟ وهل بين مكونات ظاهرة العدول وظاهرتي المماثلة والمخالفة في اللغة من وشائج يمكن الاستعانة بها؟ وأخيراً ما أثر إغفال دراسة العلاقات السياقية بين مكونات ظاهرة العدول على طبيعة الدراسات اللغوية التي عنت ببحث هذه الظاهرة في نصوص مختلفة؟

وقبل الخوض في غمار اكتناه الشائج السياقية لظاهرة العدول، ثمة محطات يحسن المرور بها كيما تتضح الصورة لكل وارد ويستبين السبيل لكل سالك.

فما من شك بأن مصطلح العدول قد أطل من بوابة الدراسات اللسانية والأسلوبية ترجمة لمصطلح "L' ecart" ورديفا للانزياح، والانحراف، والانتهاك.... وغيرها من المصطلحات التي تحمل مشتركا دلاليا واحدا يراوح في معناه حول انتهاك المثاليات المألوفة في الأداء اللغوي وإكساب الجملة حياة جديدة بفضل التعديل المبدع^(١).

ولقد كفانا مؤونة تتبع هذا المصطلح من حيث تعريفه، والتأصيل له، والبحث عن جذوره، باحثون كثر، استهواهم السعي وراء تاريخية المصطلح، وتلمس وجوده العربي، واستيعاب تنوعه الغربي، وهو جهد امتلأت به العديد من المؤلفات التي نحت منحى الدراسة الأسلوبية للنصوص أو تلك التي ارتأت الحديث عن العدول تخصيصا^(٢).

ولقد اخترت مصطلح العدول دون غيره من المترادفات (الانحراف والانتهاك والانزياح... وغيرها) لأن هذا المصطلح ألصق بالتراث البلاغي والنقدي العربي كما أنه الأقدر على توصيف الظاهرة موضوع البحث دون إحياء الخطأ الذي تحمله بعض المصطلحات الأخرى.

(١) عبد المطلب، ١٩٨٤، ص ٣٥٦-٣٥٧. والسد، ١٩٩٧، ص ١٨٠.

(٢) حمرة العين، ٢٠٠١، ص ٣-١٢. وهنداوي، ٢٠٠١، ص ١٤١-١٦٤.

والذي يعيننا في هذا المقام تلمس مصطلح العدول من خلال تأثير السياق في تشكيل إبلاغيته، ورسم ملامح وجوده.

ومن المؤكد أن فاعلية السياق هي التي تساعد الكلمة على تجاوز بعدها المعجمي لصالح دلالات جديدة، لذا فإن النظرية السياقية مهمة في التحليل البياني إذ تقف على الانحراف عن دلالة المواضع لخدمة الدلالات الخاصة التي يأتي بها التوظيف المتفرد للغة.

فالسباق هو "الإطار الجملي الذي ترد فيه كلمة أو أكثر وأغلب استعمالات الكلم أنها لا ترد مطلقة بل باعتبار السياق موردا لهذه الكلمة أو تلك، ويكون السياق بليغا إذا جعل للكلمة التي ورد فيها معنى لافتا أو راقيا"^(١).

وإلى هذا أشار أحمد مختار عمر في قوله: "إن معاني الوحدات الدلالية لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، ومعنى الكلمة على هذا يتعدل تبعاً لتعدد السياقات التي تقع فيها، أو بعبارة أخرى تبعاً لتوزيعها اللغوي"^(٢).

في حين يرى ريفاتير أن السياق هو الذي يقوم بدور القاعدة، وأن الأسلوب يتخلق بالانحراف الداخلي عن هذا السياق^(٣).

وبالتالي "فإن السياق هو الأصل الموثوق به في عملية العدول فهو وحده الأصل الذي يمكن مشاهدته ووضعه موضع المقابلة بينه وبين أي وحدة من وحداته"^(٤)، وإن اعتماده قاعدة للانحراف يتضمن كذلك غيره من القواعد، إذ إن الدلالة الإفرادية للصيغ لا اعتبار لها، بل الاعتبار للدلالة التركيبية، وهي دلالة السياق، ومن ثم يصبح السياق هو مظهر العدول الحقيقي عن أي قاعدة من القواعد^(٤).

ونلفت النظر في هذا المقام إلى أن النظرية السياقية الحديثة تبلورت حول نوعين من السياقات^(٥): الأول: السياق اللغوي "verbal context" الذي يتعلق بالمحيط اللغوي للفظ، والثاني: السياق المقامي أو السياق غير اللغوي "context of situation" الذي يهتم بالظروف خارج البناء اللغوي للنصوص، ولكلا السياقين أثره في تشكيل النص وفي تلقيه.

ولا يخفى أن أسلوبية أي نص أدبي تتشكل عبر البنى السياقية التي يرسمها المتقن، هذه البنى التي تنفتح في أثنائها جماليات الأداء، وتزهر بجودة سبكها أروع الصور الفنية، وأبلغ المهارات اللغوية.

(١) استيتية، ٢٠٠٣، ص ٣٣١.

(٢) عمر، ١٩٨٢، ٦٨.

(٣) فضل، ص ١٩٢.

(٤) هنداوي، ٢٠٠١، ص ١٤٨.

(٥) هنداوي، ٢٠٠١، ص ١٤٩، ويتفق هذا القول مع ما يراه محمد عبد المطلب بأن تحولات الدال منوطة بأحواله السياقية في الجملة. عبد المطلب، ١٩٩٧، ص ١٠٨.

(٦) بالمر، ١٩٩٥، ٦٩ وما بعدها.

وأراني هنا مدعواً إلى إجابة التساؤل الأخير المطروح في مشكلة الدراسة قبل عرض مسألتها. وهو:

ما أثر إغفال دراسة العلاقات السياقية بين أطراف ظاهرة العدول على طبيعة الدراسات الأسلوبية التي بحثت هذه الظاهرة؟

أرى أنّ إغفال بحث العلاقات السياقية بين أطراف ظاهرة العدول في اللغة، كان ذا أثرٍ سلبي في الدرس الأسلوبية؛ وهو قصر المبحث العدولي على ظاهر التركيب في مزدوجات لغوية، ظل معظمها في نطاق اللفظة المفردة. بمعنى أنّ بحث هذه الظاهرة عند جلّ الدارسين يقتصر على رصد ما في النص الذي يعالجونه من عدول بين ألفاظ متقابلة كالمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والمعرفة والنكرة، وأحياناً الحركة الإعرابية. وظلت هذه المعاني تتكرر في رصد العدول والبحث عنه في أغلب الدراسات.

وأغلب الظنّ أنه لو كان منطلق البحث عن العدول مبنياً في أساسه على اكتناه العلاقات السياقية بين أجزاء هذه الظاهرة ومكوناتها، لآتسع إطار التصور فيها، إذ يمكن من خلال تفهم هذه العلاقات الحديث عن العدول في الإيقاع الموسيقي في النص، أو العدول في الصورة التقابلية... وغير ذلك مما يتجاوز إطار اللفظة المفردة.

ويرى الباحث أنّ تقسيم الدراسة إلى جملة من المسائل أو القضايا كفيلاً بعرض الإجابة عن هذه التساؤلات التي مرّت بنا، وتقديم الدراسة بصورة متناسقة.

أما المسائل المقترحة في العرض فهي:

البحث عن العلاقة التلازمية في العدول

إذا كان العدول هو الوجه المقابل للمطابقة، فإنّ قيمة التشارك أو الطرفية متحصّلة في هذين المصطلحين بالضرورة، أي أنّه ما من عدول إلا ويقتضي طرفين (أو أكثر)، يتم العدول من جهة هي (المعدول عنها) إلى جهة هي (المعدول إليها).

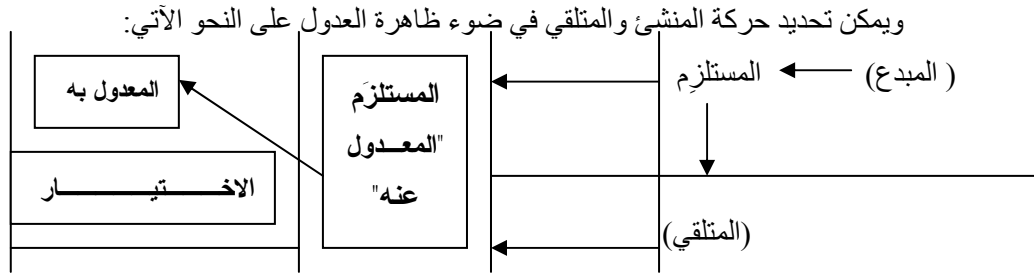
وبذلك نلاحظ ما سمّيناه بالطرفية في جانب من جوانب العدول بين المعدول عنه والمعدول إليه، وغني عن القول أنّ المعدول عنه حاضر في الذهن، وغير حاضر في النص. والمعدول إليه لم يكن حاضراً في الذهن - من وجهة نظر المتلقي - وأصبح حاضراً في النص.

ومن جانب آخر فإنّ منطلق المعدول إليه، ناتج من فكرة الاستلزام التي يحكمها طرفان هما: المستلزم، ونقصد بالمستلزم: الطرف الأول (المتقدم) الذي يستدعي أو يستلزم توجيهاً يقود بالضرورة إلى ما يحقق تنمّة الفهم، وموطن هذا التحقق هو في موقعية المعدول عنه، وقلنا في موقعية المعدول عنه، ولم نقل في المعدول عنه؛ لأن " موقعيته " تشمل طرفاً جديداً من أطراف العدول وهو المعدول به.

ولكن إذا أردنا أن نحدد هذا المستلزم وهو الطرف الآخر الذي يقابل ما سميناه بالمستلزم، فأَيُّ منهما (المعدول به أم المعدول عنه) سيكون مستلزماً؟؟

للإجابة عن هذا التساؤل، علينا أن نفرق بين وجهتي نظر: إحداهما، وجهة نظر المتلقي، والأخرى وجهة نظر المنشئ (المبدع).

فمن وجهة نظر المتلقي يكون المعدول عنه هو: المستلزم. وهذا لا يعني أن المعدول عنه لم يكن مرحلة من المراحل التي مرَّ بها المنشئ، بمعنى أن حركة المنشئ والمتلقي نحو المستلزم كانت واحدة، بعد تجاوز المستلزم، إلا أن المنشئ تجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى تعدى فيها حدود المرحلة الأولى، فوصل إلى مرحلة جديدة هي المعدول به، وكانت وسيلته في تحقيق ذلك هي الاختيار.



إذ يلاحظ أن المنشئ والمتلقي يصلان إلى المستلزم في مرحلة توقعية واحدة، ولكن المنشئ يتعدى هذه المرحلة إلى مرحلة المعدول به، وذلك عن طريق الاختيار. وتمثل الأعمدة المستقيمة الرأسية حدود المرحلة الواحدة، في حين مثل الأسهم المستقيمة اتجاه حركة المنشئ والمتلقي، أما السهم المنحرف فيمثل العدول، وهو حركة اختص بها المنشئ دون المتلقي بادي الأمر.

ونلاحظ أننا ساوينا بين المعدول عنه والمستلزم من وجهة أنهما مسبوقان بالمستلزم، ولعل طبيعة الاقتضاء بين المستلزم والمستلزم هي التي تقرر العدول من عدمه.

مفهوم العدول في ضوء ضوابط العلاقة التلازمية

مما تقدم ذكره يمكننا أن نقترح مفهوماً للعدول مفاده: (أن يقتضي المستلزم قيمة مغايرة لما يستلزمه، ومتعدية مرحلة المستلزم وفق اختيار تحدده طبيعة الالتزام بينهما).

وبهذا التعريف نربط بين سياقية الجملة وتوقع المستلزم، فالسياق يخلق جملة من التوقعات على مسارين: الأول مبني على سيرورة الظاهر وهو المعدول عنه، والآخر مبني على المعنى الباطن وهو المعدول إليه.

العلاقة بين طرفي الاستلزام

بعد أن قدّمنا تعريفاً بمفاهيم التلازم في ظاهرة العدول، نخلص إلى أن تصور موقعية الطرفية فيها التي تبدو ملحوظة من جهتين:

إحداهما: تتألف من (المستلزم) و(المستلزم)، والأخرى: تتألف من (المعدول عنه) و(المعدول إليه). ويمكن تمثيل هذه الواجهة بصورة رياضية على النحو الآتي:

المستلزم \longleftrightarrow المستلزم (المعدول عنه) / المستلزم (المعدول عنه) \longleftarrow [المعدول إليه]

ويلحظ في هذه المعادلة أنّ المستلزم (المعدول عنه) هو طرف في المعادلتين، فكما هو الطرف الآخر للمستلزم، هو في الوقت نفسه طرف للمعدول إليه.

وأما طبيعة العلاقة بين المستلزم والمستلزم فهي علاقة إحلال وتبادل، إذ يصلح أن يكون المستلزم مكان المستلزم، والمستلزم مكان المستلزم. ولذلك عبّرنا في المعادلة بالسهم ذي الاتجاهين بينهما.

وهي تبادلية؛ لأننا وصلنا إلى جعل المستلزم مستلزماً عندما وصلنا إلى ما يستلزمه ووجدنا خلافاً، وما دام يصح لكل منهما الحلول مكان الآخر فإنّ التبادل كائن بينهما.

وحتى نتضح فكرة هذه المعادلة نضرب المثال الآتي: في قوله تعالى: "إنّ رحمة الله قريب من المحسنين" (الآية ٥٦/الأعراف) المستلزم فيها قوله "رحمة"، إذ استلزمت ذهنياً في تعبير القرب أن يقال: (قريبة)، فالرحمة مستلزمة، وقريبة ذهنية مستلزّمة. ولكننا لا نجد في النص قريبة، بل نجد قريب، وبذلك تكون (قريبة) معدول عنها، وقريب معدول إليها.

بيد أننا إذا قلنا إنّ المغايرة ليست في قريب بل في رحمة، على وجهه تأويل رحمة بخير مثلاً، فإنّ المستلزم ساعته هو "قريب"، والمستلزم هو "رحمة"، وهذا معنى التبادل والتناقل. أما إذا أخذنا العلاقة بين المعدول عنه (قريبة) والمعدول إليه (قريب)، فإنها علاقة انتقال وتحول لا علاقة تبادل وإحلال.

العلاقة بين المعدول عنه والمعدول إليه

غني عن القول أنّ العدول ظاهرة بين طرفين، تماماً كما تقع المقابلة أو الطباق، فما من مقابلة إلا وثمة مقابل ومقابل، وما من طباق إلا وثمة مطابق ومطابق، وبذلك فإن فكرة الطرفية كما مرّ بنا سابقاً فكرة أصيلة في هذه الظاهرة.

جرت العادة عند جلّ الدارسين في البحث عن العدول، على تتبع ما يقتضيه (يستلزمه) طرف من أطراف التركيب، فإن جاء في التركيب غير ما يقتضيه أحد طرفيه، قلنا ثمة عدول هنا. ولكن التساؤل الذي يرد في هذا السياق ونخص به العلاقة بين المعدول عنه والمعدول إليه، وهو أيهما قاد إلى إحداث العدول؟ أهو المعدول عنه؟ أم المعدول إليه؟

وحتى يتضح هذا التساؤل نضرب الأمثلة الآتية:- قوله تعالى في سورة "النساء": "ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً" (النساء/الآية ٦٠) والعدول في الآية الكريمة يتضح في قوله "ضلالاً" ولم يقل إضلالاً، إذ كان يستدعي استخدام الفعل "يضل"، أن يقال بعده ما يطابق الفعل من المصدر وهو "أن يضلهم إضلالاً"، ولكن الآية الكريمة جاءت بلفظة (ضلالاً) ولم تأت بلفظة (إضلالاً) ولهذا بيانه الإعجازي في إشارة الحق سبحانه إلى الجمع بين إرادة الشيطان، وفعل الإنسان؛ فالشيطان يبدأ المرحلة وهم يتمونها؛ فهو يريد منهم المشاركة في ابتداع الضلال، والسير بهدي نفوسهم الضالة^(١).

ومنه قوله تعالى: "قال الملائكة من قومهم إنا لنراك في ضلال مبين، قال يا قوم ليس بي ضلالة ولكني رسول من رب العالمين" (الأعراف، الآية ٦٠-٦١) وقد كان العدول هنا إلى اسم المرة "ضلالة" عوضاً عن المصدر "ضلال"؛ وذلك لنفي أدنى ملازمة له بالضلال^(٢).

وفي قوله تعالى: "وما يستوي الأعمى والبصير، ولا الظلمات ولا النور، ولا الظل ولا الحرور، وما يستوي الأحياء ولا الأموات" (فاطر ١٩-٢٢) نلاحظ اتساق الصيغ إفراداً وجمعاً إلا في حكاية الظلمات والنور، وليس خافياً أن العدول إلى صيغة المفرد في النور اقتضته الإشارة إلى فكرة توحيد سبل الهداية، وتعدد سبل الضلال، أو كما يقول الألوسي: أفرد النور لوحدة الحق، وجمع الظلمات لتعدد فنون الضلال^(٣).

وهكذا تتعدد أمثلة العدول في القرآن الكريم، وتنبين مستوياتها، إلا أن الذي يهمنا في هذه الأمثلة هو إجابة التساؤل المطروح آنفاً، هذا العدول كفكرة في الآيات ما الذي قاد إليه؟ أهو المعدول عنه، أم المعدول به؟

بمعنى هل لفظة (المعدول به) هي التي استدعت استخدام لفظة (المعدول عنه)؟ أم العكس؟

ولكي نجيب عن هذا السؤال، لا بد من اللجوء إلى المنطق والموضوعية فهما كفيلاً ببيان الحقيقة، وعليه سوف نرمز إلى قيمة استخدام كلمة (المعدول عنه) بمؤشر السلب (-)، وقيمة استخدام كلمة (المعدول به) بمؤشر الإيجاب (+)، وفي ضوء هذه القيمة الإشارية تتضح الإجابة.

إذا كان استخدام (س) سالباً، واستخدام (ص) إيجابياً، فإنَّ المنطق يستدعي استخدام (س) لسببين: الأول: لأنَّ استخدامها إيجابي والثاني: لأنَّ استخدامها غير سلبية.

وهذا يعني بالضرورة أن استخدام (ص) متروك لسببين أيضاً: الأول: لأنَّ استخدامها سلبية، والثاني: لأنَّ استخدامها غير إيجابي.

وعلياً أن نفرق هنا بين السلب من حيث هو سلب فقط، و السلب من حيث هو سلب وغيره إيجابي. إذ ليس بالضرورة أن يكون لكل سلب بديل إيجابي. كما علينا أن نفرق بين

(١) السامرائي، ٢٠٠٢، التعبير القرآني، ص ٣٦.

(٢) هنداوي، ٢٠٠١، ص ١٦٨.

(٣) هنداوي، ٢٠٠١، ص ١٧٧.

الإيجابي من حيث هو إيجابي، والإيجابي من حيث هو إيجابي وغيره سلبي، إذ ليس بالضرورة أيضاً أن يكون لكل إيجابي مقابل سلبي.

وعليه فإنّ هذه الأسباب الأربعة السابقة مجتمعة هي المسؤولة عن استخدام (المعدول به)، وترك (المعدول عنه)، وإذا كانت كلمة "استخدام" تقابل مصطلح المعدول به، وكلمة "ترك" تقابل مصطلح المعدول عنه، فإنّ هذه التعالقات الدلالية بين المعدول عنه والمعدول به هي المسؤولة عن العدول في النص.

والذي نريد أن نصل إليه من خلال هذا العرض، هو بيان حقيقة العلاقة بين المعدول عنه والمعدول به، وهي: أنّ كلاً منهما يستدعي الآخر، وكلاً منهما حاضر مرتين، فالمعدول به حاضر من حيث استخدامه الإيجابي أولاً، ومن حيث إنّ استخدام غيره سلبي ثانياً. والمعدول عنه حاضر من حيث استخدامه السلبي أولاً، ومن حيث إنّ استخدام غيره إيجابي ثانياً. ولذلك رمزنا إلى المعدول عنه (- -)، والمعدول به (+ +).

وليس من نافلة القول إنّ الحضور السلبي لا يقل أهمية ولا قيمة عن الحضور الإيجابي، بل ربما كان أكثر حضوراً وأهمية.

وحتى نكون أكثر تحديداً، فإنّ منطق هذه الفرضية يركز على إكساب اللفظة قيمة إيجابية إذا كانت إيجابية، وإكسابها قيمة إيجابية أخرى لا لأنها إيجابية بل لأن غيرها سلبي، ونقيض ذلك صحيح أيضاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّه ليس من الضرورة أن يكون الموجب موجباً وفي الوقت نفسه غيره سلبي، ونقيض هذا صحيح أيضاً.

وبذلك فإنّ العدول في اللغة لا يعني ترك المعدول عنه وطرحه، بل هو ثابت حاضر، وعلينا من وجهة نظر الباحث أن نوظف استخدام الترميز الإشاري للمعدول عنه والمعدول به، لتكون حقيقة العلاقة بينهما كما تكشفه هذه الرموز الإشارية.

وليس من نافلة القول أن وصف العلاقة بين المعدول به والمعدول عنه في ضوء العلاقة بين المستلزم والمستلزم توصف بأنها غير تبادلية ولا إحلالية، إذ إنّ فكرة العدول تعني الترك والانتقال، إذ ليس لمن عدل عن شيء أن يرجع إليه.

المسافة بين أطراف المعدول عنه والمعدول به

قوام هذه الفكرة متركز على إجابة التساؤل القائل: كم يبتعد المعدول به عن المعدول عنه؟ وما هي ضوابط هذا الابتعاد؟

أعتقد أن مؤشر العدول بين المعدول عنه والمعدول به محكوم بضوابط محددة تمنع تجاوزه حدّاً معيناً تحيزه اللغة، فإن بقي العدول إلى هذا الحدّ ظل مقبولاً وإلا خرج عن الظاهرة إلى ما يمكن تسميته بالخطأ. وهذا يذكرنا بظاهرة المخالفة في اللغة التي يمكن قبولها وحدثها إلى حدّ تصير فيه منقّرة، إذ تغدو ساعتئذٍ مستكرهاً. فهي مقبولة ما لم تصل إلى هذا الحدّ. وكذلك ظاهرة

العدول التي هي أصلاً من باب المغايرة (المخالفة) فهي مقبولة مالم تتجاوز حدّها المسموح فيه، فإن هي تجوزته خرجت عن إطارها ووقعت في الاستكراه المولج في الخطأ. ولكن ما هو هذا الحدّ؟

أعتقد أن حدود العدول تمتد حتى آخر الإمكانيات اللغوية المتاحة التي يمكن بواسطتها تحقيق أمن اللبس وسلامة التركيب، وهذا المعياران هما مقود تحقيق الفهم في النص.

وعليه لك أن تبتعد بالمعدول به عن المعدول عنه في مساحة يحكمها أمن اللبس وسلامة التركيب، فإن تعدينا حدود هذه الإمكانيات اللغوية تجاوزنا حدود هذه المساحة التي ليس بعدها إلا الحديث عن الوقوع في الخطأ.

الخلاصة

إن هذه المحاورات الفكرية في رياض العدول تنغيا التأسيس لفكرة الغوص في كنه المصطلح والبحث عن جذوره من داخل البنية اللغوية التي يكون فيها؛ فبذا يكون زهو الجمال البلاغي أنقى وارتشاف عبير البيان منه أعذب.

والعدول بهذه الرؤية ما هو إلا نتاج علاقة استلزام إذ يقتضي المستلزم قيمة مغايرة لما يستلزمه، ومتعدية مرحلة المستلزم وفق اختيار تحدده طبيعة الالتزام بينهما.

وعليه فإن جماليات العدول تتشكل بجودة سبك البنى اللغوية التي يتخلق فيها، وضمن أفق التوقع، أو عدمه، داخل النصوص.

المصادر والمراجع

- استنيتيه، سمير. (٢٠٠٣). منازل الرؤية منهج متكامل في قراءة النص. ط١. دار وائل للنشر. إربد. الأردن.
- بالمر، ف. ر. (١٩٩٥). علم الدلالة - إطار جديد. ت. د. صبري إبراهيم السيد. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- حمرة العين، خيرة. (٢٠٠١). شعرية الأنزياح دراسة في جماليات العدول. مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع. إربد. الأردن.
- الرفايعة، حسين. (٢٠٠٦). ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية. دار جرير. عمان. الأردن.
- السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٢). التعبير القرآني. ط٢. دار عمار. عمان. الأردن.
- السد، نور الدين. (١٩٩٧). الأسلوبية وتحليل الخطاب (الأسلوبية والأسلوب). دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. الجزائر.

- طافش، رائد فريد. (١٩٩٨). "العدول الصرفي في القرآن الكريم". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة اليرموك. إربد. الأردن.
- د. عبد المطلب، محمد. (١٩٨٤). البلاغة والأسلوبية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر.
- د. عبد المطلب، محمد. (١٩٩٧). البلاغة العربية قراءة أخرى. الشركة المصرية العالمية للنشر. القاهرة. مصر.
- عمر، أحمد مختار. (١٩٨٢). علم الدلالة. دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت.
- فضل، صلاح. (١٩٩٢). علم الأسلوب. مبادئه وإجراءاته. مؤسسة مختار للنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.
- الهتاري، عبد الله. (٢٠٠٤). "الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة اليرموك. إربد. الأردن.
- هندأوي، عبد الحفيظ. (٢٠٠١). الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان.
- ويس، أحمد محمد. (٢٠٠٥). الانزياح من منظور الدراسات الأسلوبية. المؤسسة الاجتماعية. بيروت. لبنان.